لا لذات الموجود بل لغيره **قوله** ولا يلزم الخ من تتمة التقرير **قوله** مطلقا اي وجودا مطلقا اي من غير تقييد بالازل او زمانا مطلقا اي غير مقيد بالازل فهو مفعول مطلق او ظرف ويشير الى الثاني قوله فضلا عن ان يكون من الازلي **قوله** والا بان قلنا يلزم من انصافه بامر كون ذلك الامر وجوديا ازليا يلزم ان يكون الخ ووجه اللزوم ان المولى متصف بكمالات لانهاية لها فيلزم ان تكون كلها وجودية ازلية **قوله** من ان تحصى اي من الاحصا اي من ذي الاحصي **قوله** عقلا ونقلا اما عقلا فلان ذلك غير لايق بكمال التوحيد ولانه يقتضي وجود ما لانهاية له ولعدم الدليل واما نقلا فلان جمهور المتكلمين حصروا الصفات الوجودية له تعالى في سبع ومنهم من زاد صفة التكوين ومنهم من زاد صفة الادراك وفي كل ذلك مجال للمنع اما عدم الايقية فلان وجود ذات قديمة متصفة بصفات قديمة غير منفكة عنها لا نقص فيه بل هي كمال الكمال واما وجود ما لانهاية له فلا مانع منه في القديم انما المحال وجود ما لانهاية له من الحوادث واما عدم الدليل فقد يقال الدليل ان ذلك كمال وكل كمال يجب لله واما النقل فلان المحصور في كلام ائمة الكلام انما هو الصفات الوجودية الواجب معرفتها تفصيلا لا الواجب مطلقا ولو قال ولا يلزم ان تكون صفات الوجوب كلها موجودة ازلية وليس كذلك عقلا ونقلا لكفاه وسلم من الاعتراض **قوله** فان قيل اي في الجواب عن الايراد المتقدم وحاصله منع ان المراد بالازل ما لم يسبق على وجوده عدمه حتى ترد الشبهة المذكورة بل ما لا اول له **قوله** فلا تدفع الشبهة وفيه انها لم تندفع بتمامها لان الاعتراض المتقدم يعدم دلالة الدليل على وجود الكلام وازليته وعلى تسليم ان المدعى ليس الا ثبوته له تعالى ازلا انما تندفع الشبهة من جهة عدم دلالة الدليل على الوجود لا من جهة دلالته على الازلية ولهذا اشار بالعلاوة **قوله** فلانهم اي اهل السنة ومنهم المصنف وحاصل دفع الجواب اتمام مراد المصنف ذلك ليوافق كلامه كلام القوم الذي هو منهم فانهم يقولون بوجوده ويستدلون بهذا الدليل **قوله** على ان الخ ترقي في دفع الجواب المذكور وحاصله انا لو سلمنا ان المدعى ليس فيه تعرض لوجود الكلام فنقول فيه تعرض لكونه ازليا والدليل لا ينتجه

فعلى

فعلى كل لا يتجه الاعتراض عليه **قوله** وفيه ما فيه اي في كون ازليته تلزم من الدليل ما فيه لان ما اسند اليه تعالى لو لم يكن ازليا لكان حادثا فيلزم قيام الحوادث بذاته تعالى وهو محال وقوله ثانيا ففيه ما فيه يرجع الى قوله اولا ففيه فيما فهو قدح في القدح وحاصله منع لزوم قيام الحوادث لانا انما نكون اذا قلنا بوجود الكلام امارة على انه امر اعتباري فلا والمولى جل وعز يتصف بالامور الاعتبارية الحادثة المتجددة بعد العدم كالخالق والرازق من غير قيام بها **قوله** بجواز المجاز اي مستدلا بجواز المجاز **قوله** سواء كان في النسبة فيكون من اسناد الشيء الى السبب الموجود لان حق الكلام ان يسند الى مباشره كالنجرة مثلا فاسناده تعالى لكونه خلقه فيها ومثل هذا مجاز في اللغة وان كان المولى هو الفاعل حقيقة الا ترى انه لا يقال اكل الله على ان الاسناد حقيقي وان كان المولى خالق الاكل **قوله** او في الظرف فيكون مجازا مرسلا من اطلاق احد المتلازمين وارادة الآخر وقد اشار قبل خلق الكلام ثم في ان المجاز في الظرف فينافيه التعميم بعد الا ان يقال المراد لم لا يجوز ان يكون المعنى الواقع ان المولى خلق الكلام فيكون القصد بيان المعنى الواقع اجمالا لا بيان كيفية التجوز فيندفع اي السند اي يبطل ليوافق ما مر من ان دفع السند المساوي بالابطال وانما كان السند هنا مساويا لان المراد بالمجاز خلاف الحقيقة لما يأتي في هذا المقام فسقط ما للناظرين من ان المجاز اخص من نقيض الحقيقة هنا وايضه عتبرهنا بالدفع وفي بقية ردّ الاعتراضات الواردة على الدليل بالمنع ليوافق عبارة التمثيل عبارة المحشي كما لا يخفى على من تامل **قوله** بالاصل اي بالقياس وهي ان الحقيقة اصل الخ والمراد بالاصالة الاصل تامل **قوله** اصل اي راجح او غالب فلا يحتاج الى دليل اي غير الاصالة المذكورة فلا اعتراض بان هذا يقتضي ان ارادة الحقيقة بديهية ولو كانت بديهية لم يتعلق بها منع وارادة الحقيقة فاعل يحتاج وما قيل من ان الاولى حذف الفاء لعدم تفريع ما ذكره على اصالة الحقيقة وفرعية المجاز انما تظهر على تفسير الاصل هنا بما بني عليه غيره اما على تفسيره بالراجح او الغالب كما فعلنا فلا كما لا يخفى **قوله** انما الدليل زيادة فائدة لا بأس بها وان كان غير محتاج اليها فيما نحن بصدده **قوله** او ينقض عطف على منع **قوله** فيوجد الدليل اي بعينه والاختلاف في بعض المادة فلا ينافي العينية كما قدمناه في الكلام على المعارضة فسقط ما بعضهم هنا **قوله** امر اضافي اي لا يعقل الا بالاضافة الى الغير لانه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)